

الزراعة الجزائرية تكافح لمواجهة التحديات المناخية

تزايدت الضغوط على الحكومة الجزائرية لمواجهة التحديات المناخية، التي أصبحت تشكل تحدياً كبيراً خاصة على إنتاج الحبوب، التي تعتمد على الأمطار، في تراجع متواصل منذ نحو عقدين بسبب السياسات الحكومية المرتبكة، التي أدت إلى تعميق فجوة الأمن الغذائي.

● الجزائر - تواجه السلطات الجزائرية تحديات شاقة في طريق تحقيق الأمن الغذائي بسبب تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري في ظل إرث قديم من السياسات الحكومية المكبلة لخطط تطوير قطاع الزراعة. ورغم الوضع السياسي الضبابي في الدولة العضو بمنظمة أوبك، لكن حكومة تصريف الأعمال بقيادة نور الدين بدوي تعتقد أن الوقت قد حان للاهتمام بهذا القطاع وخاصة في مجال إنتاج الحبوب. ويختزل خبراء اقتصاد أسباب المشكلة الغذائية بالبلاد في عوامل تتعلق بعدم توفير استثمارات كافية في قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية. وتعكس تحذيرات المختصين المستندة على أرقام وبيانات دولية عجز السلطات طيلة الأعوام الماضية في توفير أرضية صلبة لتحقيق الأمن الغذائي. ولطالما أهملت الجزائر، مزارعها وركزت على قطاع النفط والغاز، الذي يمثل نحو 60 بالمئة من موازنة الحكومة ويشكل أكثر من 95 بالمئة من عوائد الدولة. ولكن انهيار أسعار النفط في منتصف 2014، جعل الجزائر أمام صعوبات في تمويل فاتورة وارداتها السنوية البالغة 50 مليار دولار، ودفع الحكومة للبحث عن وسائل لتخفيف الضغوط على المالية العامة.



علي حمام

يجب توسيع المساحات المسقية مع اعتماد التقنيات الحديثة

وأشارت وزيرة البيئة والطاقة المتجددة فاطمة الزهراء زرواطي في الندوة إلى أهمية الاهتمام بتأثيرات التغيرات المناخية على الأنشطة الزراعية وعلى رأسها الحبوب وفق نظرة استشرافية بعيدة المدى. وتوقع إدارة الخدمات الزراعية الدولية بوزارة الزراعة الأمريكية أن تستورد القمح في العالم، 10.55 مليون طن من القمح في موسم 2018 - 2019. وفي إطار جهودها لدعم الزراعة، تخطط الدولة لتوسيع المناطق التي تعتمد على مياه الري إلى مليوني هكتار هذا العام، من 1.3 مليون هكتار، وهو ما يساهم في تقليص اعتماد الأراضي الزراعية على مياه الأمطار، التي لا يمكن التنبؤ بها. وذكرت وزارة الموارد المائية في موقعها الإلكتروني أنها تدرس بناء 30 بئراً عميقاً في كل من ورقلة والوادي وبسكرة، مع استكمال مراحل تشييد خمسة سدود جديدة. وكاشفت الجزائر قد قالت في العام الماضي إنها بصدد تشييد 15 سداً جديداً تضاف إلى 80 سداً قائماً لري أراض مزرعة بالحبوب تغطي مساحة 600 ألف هكتار، ارتفاعاً من 60 ألف هكتار فقط حالياً.

وعن دور الطاقات المتجددة في رفع أداء إنتاج الحبوب كشفت الوزيرة عن إطلاق عدة مشاريع لتلبية حاجيات الاستثمارات الزراعية من الطاقة لإسبما في المناطق المعزولة، سيؤمّلها الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

كما كشفت عن الانتهاء من إعداد المخطط الوطني للمناخ والذي سيعرض على الحكومة بداية شهر سبتمبر المقبل.

ويرى محللون أن ذلك ليس كافياً لتحقيق هدف الحكومة المتمثل في زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من معدلاته الحالية والمقدرة بنحو 12 بالمئة، طالما لم يتم تنفيذ ذلك على أرض الواقع وبعبائة شديدة.

ورصدت الدولة في موازنة العام الحالي نحو مليار دولار للإنفاق على الزراعة رغم ما تعانيه من متاعب بسبب الحراك الشعبي الذي أدى إلى الإطاحة بنظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة قبل أشهر.

وتتعرض المالية العامة للجزائر لضغوط شديدة رغم تعافي أسعار النفط في الفترة الأخيرة، حيث تم إلغاء أو تأجيل العديد من المبادرات والبرامج الاقتصادية لأجل غير مسمى.



البحث مستمر عن حلول بديلة

بيروت تراهن على الصناعة لتخفيف الأزمات العميقة

برنامج طموح لمضاعفة عوائد القطاع بحلول 2025



إزالة الصدأ عن القطاع الصناعي

والإلبان ومنتجات الحبوب والمعجنات مثل المعكرونة ورقائق الذرة وبعض اللحوم ومواد التنظيف والأدوات الصحية ومنتجات الورق والتغليف. وشهد رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل في كلمة له خلال إطلاق الحملة على أنه "من خلال الصناعة يمكن خفض عجز الميزان التجاري الكبير، الذي يتخطى 17 مليار دولار حيث بات يشكل خطراً على اقتصادنا وماليتنا وعلمتنا". وتحلّل الصين صادرة الدول التي يلحق الاستيراد منها أضراراً بالقطاع الصناعي تليها تركيا ومصر والاتحاد الأوروبي. وتعود المشكلة التي مازالت تحول دون انتشار السلع اللبنانية بشكل كبير في العالم إلى معادلة التقارب في الجودة مع وجود فارق بسيط في السعر.

وأشار وزير الصناعة اللبناني وائل أبوفاور عند إطلاق الحملة إلى أن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 14 بالمئة في العام 2018 وهي قابلة للزيادة، وفق البنك الدولي. ولفت إلى ارتفاع قيمة الصادرات الصناعية في النصف الأول من العام الجاري إلى 660 مليون دولار بزيادة تقدر بنحو 4 بالمئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي. ومع حالة الركود، التي تعاني منها ركائز اقتصادية مثل السياحة والعقارات، حقق الاقتصاد متوسط نمو من واحد إلى اثنين بالمئة منذ اندلاع الحرب في سوريا في 2011، انخفاضاً من 8 إلى 9 بالمئة في السنوات التي سبقت الصراع.

البطالة، بالتأكيد، حدث الأمان معاً... هناك شركات صغيرة ومتوسطة تعاني بشدة".

وتعتبر البطالة أزمة غير مستجدة، لكنها مستمرة في التفاقم في ظل الحالة الاقتصادية التي وصل إليها البلد، الذي يعتبر من بين أكثر الدول مديونية في العالم بما يوازي 85.25 مليار دولار أي بمعدل 150 بالمئة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى الحريري أن بإمكان المصانع زيادة أعمالها من خلال التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمزايا التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية مثل الصناعات الغذائية والأدوية والمفروشات والمجوهرات والأزياء والصناعات الحرفية والصناعات الخفيفة.

وأكد أن الحكومة ستعمل في الفترة المقبلة لخفض تكلفة الإنتاج بما في ذلك خفض تكلفة الكهرباء وإنشاء المناطق الصناعية وفتح أسواق جديدة والاستثمار في التدريب المهني.

ودفعت الانقطاعات اليومية في الكهرباء والماء أصحاب المصانع إلى الاعتماد على موردين من القطاع الخاص، ما زاد التكلفة. كما ارتفعت الضرائب، لكن لم يطرأ تحسن على البنية التحتية أو الخدمات العامة.

وكانت جمعية الصناعيين اللبنانيين قد طالبت في 2017 بتطبيق إجراءات جمركية لحماية مجموعة من السلع المحلية، التي تتعرض لمنافسة غير عادلة نتيجة إغراق الأسواق بمنتجات مماثلة مدعومة من حكومات الدول المصدرة. وتشمل تلك المنتجات الرخام والألمونيوم وكذلك الحديد والسكاك

وجّهت الحكومة اللبنانية بوصولها إلى القطاع الصناعي المنكمش بعد سنوات من التهميش واللامبالاة، في محاولة لبناء قواعده على أسس مستدامة، في إطار محاولات شاقة لتخفيف الأزمات المترابطة، التي يعاني منها الاقتصاد الهش.

بيروت - أطلق رئيس مجلس الوزراء

اللبناني سعد الحريري حملة وطنية لدعم قطاع الصناعة، لإيجاد فرص لإخراج الاقتصاد من الشلل والركود، في خطوة يبدو أنها جاءت متأخرة.

وتهدف الحملة التي تنظمها وزارة الصناعة بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين إلى تشجيع المستهلكين اللبنانيين على شراء المنتجات المحلية بدلاً من شراء المواد المستوردة مما سيعزز القطاع الصناعي المحلي ويطوره.

وأكد الحريري في كلمة بمناسبة إطلاق الحملة الأربعاء الماضي أن المرحلة المقبلة عنوانها الأساسي سيكون "تحفيز القطاعات الإنتاجية". وقال "لدينا أكثر من خمسة آلاف مصنع وباستطاعتنا أن نزيد هذا العدد وأن ننتج ونصنع عنوانها الأساسي المحلية ونصدر أيضاً".

وأشار إلى أن حصة الصناعة اليوم من الناتج المحلي الإجمالي للبنان تقارب 4.6 مليار دولار وأنه بالإمكان مضاعفة هذا الرقم بعد خمس سنوات من الآن.

وتأمل الحكومة التي تكافح من أجل تعديل أوتار الاقتصاد وسط غابة من المشاكل الزمنية في أن توفر أكثر من 50 ألف وظيفة في القطاع.

وتنشر الحكومة بيانات اقتصادية قليلة مؤثقة بها، لكنها لا تنشر أرقاماً للطالعة بشكل منتظم، وسبق أن قال

سليول - قدمت شركة سامسونغ إغراءات كبيرة لمستخدمي هواتف آيفون للتحويل إلى استخدام هواتفها مع إعلانها عن فتح باب الحجوزات المسبقة لشراء هاتفها الجديد غالاكسي نوت 10 قبل أسبوع من تاريخ حدث الإعلان عن الهاتف في 7 أغسطس.

ومنحت الشركة الكورية الجنوبية أسعاراً مضاعفة للمستخدمين الذين يستبدلون هواتف آيفون مقارنة بما عرضته لاستبدال هواتفها وهواتف الشركات الأخرى المنافسة.

وقال محللون إن في ذلك اعترافاً ضمنيًا بأن قيمة هواتف آيفون أعلى من الهواتف الأخرى.

ومن المفترض أن يصل الهاتف إلى المستخدمين في الأسبوع الأخير من هذا الشهر، وكما هو متوقع، سيحصل المشترون الأوائل على امتيازات.

وكشفت سامسونغ عن أحد هذه الامتيازات، بحيث يمكن للمستخدم توفير ما يتراوح بين 200 دولار و600 دولار عند الحصول على الهاتف، والذي من المحتمل أن يبدأ من سعر 999 دولاراً، إذا قايس هاتفه القديم.

وأطلقت الشركة صفحة تُخبر العملاء بأنهم سيحصلون على رصيد فوري بقيمة 50 دولاراً للملحقات لأصحاب الأجهزة المؤهلة إذا قاموا بحجز الهاتف حتى الأربعاء المقبل.

واضطرت العديد من المصانع خلال السنوات الأخيرة إلى وقف نشاطها بشكل كامل والاضطرار لتسريح الآلاف من الموظفين والعمال مع اتساع الأزمة الاقتصادية الحادة التي خنقت المواطنين طيلة سنوات.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية لوزير الاقتصاد السابق رياض خوري قوله في وقت سابق "هناك تدهور. هناك زيادة في إغلاق الشركات وفي

4.6 مليار دولار حصة الصناعة اللبنانية في الناتج المحلي الإجمالي، وفق التقديرات

سامسونغ تجزل العطاء لمن يهجر آيفون

وتحصل هواتف أندرويد الصادرة في هذا العام وهي غالاكسي أس 10 وغالاكسي نوت 9 على نفس الخصم، بالإضافة إلى هواتف غوغل بيكسل 3 الصادرة في العام الماضي. ومن المثير للدهشة أن هواتف غالاكسي أس 9 الصادرة عام 2018 تحصل على خصم بقيمة 300 دولار فقط، أي نصف قيمة المبلغ الذي يحصل عليه صاحب جهاز آيفون إكس الصادر في 2017. وبالمثل، فإن هواتف بيكسل الصادرة أواخر 2017، والتي وصلت إلى المتاجر صنادير العام الماضي على خصم 600 دولار، وكذلك آيفون إكس لعام 2017.

ويجب شراء ملحقات نوت 10 في الوقت نفسه مع شراء الهاتف للاستفادة من الخصم الإضافي. وفي حال كان الزبون يرغب في مقايضة هاتف آيفون أو غالاكسي أو بيكسل للحصول على نوت 10، فإن سامسونغ ستمنحه خصماً يتراوح بين 200 دولار و600 دولار، اعتماداً على الهاتف الذي يقايسه. لكن الصفحة تظهر أن سامسونغ تعتقد أن أجهزة آيفون تستحق سعراً أعلى من أجهزة أندرويد، بما في ذلك جهازها، إذ يحصل كل جهاز آيفون صنادير العام الماضي على خصم 600 دولار، وكذلك آيفون إكس لعام 2017.

ومن المفترض أن يصل الهاتف إلى المستخدمين في الأسبوع الأخير من هذا الشهر، وكما هو متوقع، سيحصل المشترون الأوائل على امتيازات. وكشفت سامسونغ عن أحد هذه الامتيازات، بحيث يمكن للمستخدم توفير ما يتراوح بين 200 دولار و600 دولار عند الحصول على الهاتف، والذي من المحتمل أن يبدأ من سعر 999 دولاراً، إذا قايس هاتفه القديم. وأطلقت الشركة صفحة تُخبر العملاء بأنهم سيحصلون على رصيد فوري بقيمة 50 دولاراً للملحقات لأصحاب الأجهزة المؤهلة إذا قاموا بحجز الهاتف حتى الأربعاء المقبل.